

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

محادثة حول المراد من الطهور

لقد صرح المرحوم الولد بأن المقصود من الطهور هو الطهور عن الحدث فحسب [1]

و كذلك السيد الخوئي، حيث يعلن قائلاً:

والجواب عنه ما مر من اختصاص الطهور بخصوص الطهارة الحديثية، ويعضده فهم الأصحاب وحملهم الحديث على ذلك، ويؤيده ظهوره في لزوم الإعادة من ناحية الخمسة مطلقاً، مع أن الصلاة في النجاسة مع الجهل بالموضوع قد فرغنا [2] عن صحتها وتمايئتها، ومن الظاهر إباء مثله عن التخصيص، إلا أن يقال بعدم ثبوت كون الحديث بصدد إفادة الإعادة في موارد الخمسة، بل الظاهر كونه في مقام بيان نفي الإعادة في غير موارد الخمسة، والتحقيق في محله [3]

المراد من الطهارة المعني بها في القرآن

إن الطهارة المطروحة ضمن الآيات: وثيابك فطهر. تتمثل في الطهارة الظاهرية بمعنى التنظيف و التعقيم، لا الطهارة المعنوية بمعنى لزوم التوضأ، بل نترقى ونقول إن الآية الكريمة وفقاً للتفسير الواردة لا تتحدث أيضاً عن أصابه دم لتستوجب عليه التطهير من الخبث، بل قد وردت وفد وفير من الروايات المستفيضة بأن عليه أن يشمر و يقصر ثيابه:

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ بَيْعٍ الْقَلَانِسِيِّ، قَالَ:

كُنْتُ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ دَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «يَا بُنَيَّ، أَلَا تُطَهِّرُ قَمِيصَكَ؟» فَذَهَبَ، فَظَلَمْنَا أَنْ تَوْبَهُ قَدْ أَصَابَهُ شَيْءٌ، فَرَجَعَ فَقَالَ: «إِنَّهُ هَكَذَا». فَقُلْنَا: جُعِلْنَا فِدَاكَ، مَا لِقَمِيصِهِ؟ قَالَ: «كَانَ قَمِيصُهُ طَوِيلًا، وَأَمَرْتُهُ أَنْ يَقْصِرَ إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَقُولُ: «وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ» [4]». [5]

بل في نهاية المطاف نرجح معنى آخر التياماً لبعض الآيات الأخرى و هو أن الثياب يعدّ من الألفاظ الكنائية عن تصليح الأعمال و تطهيرها عن الشوائب و القبائح المحرّمة، كما قال تعالى: و لباس التقوى ذلك خير. و قال أيضاً: هن لباس لكم و أنتم لباس لهن.

و أما الآية: و ربك فكبر، فلا يهدف إلى بيان تكبيرة الإحرام الواجبة للصلاة بل قد افترض الله على النبي أن يعظم و يُبجل الله من بين الأصنام.

و أما الآية: الرجز فهجر فهو بمعنى التنحي و التخطي عن السيئات و القبائح لا النجاسة الظاهرية.

إذن إن قاطبة هذه الآيات لا تتعلق بمبحثنا الحالي إذ هي تتحدث حول تطهير الثوب و تعظيم الله و التبعد عن القبائح كما ورد في

بعضها الروايات، وخاصةً أن سياق الآيات يقودنا إلى الأبحاث الاعتقادية، فلا نُطيل.

انضمام الجاهل القصوريّ و المركب ضمن قاعدة لا تعاد

إن المطبّق عليه في أوساط الفقهاء هو انضمام الجاهل القاصر ضمن القاعدة بلا شبهة و ارتياب، إلا أن الشجار قد توجّه إلى الجاهل المقصّر فلو جهل القراءة ثم أهملها بلا تفحص عن الحكم، فهل يندرج ضمن المستثنى منه، بلا إعادة؟

لقد أجاب السيد الخوئي عن ذلك، قائلاً:

و أمّا الجاهل المقصّر غير المتردد فالحديث في حدّ نفسه غير قاصر الشمول له، لكن يمنع عن ذلك ما ورد في غير واحد من الأخبار من الأمر بالإعادة في من أخلّ بجزء أو شرط أو مانع، فإنّ لازم شمول الحديث (لا تعاد) للجاهل المقصّر حمل هذه الأخبار على العالم العامد أو الجاهل المتردد اللذين قلّمًا يتفق لهما مصداق في الخارج، ضرورة أنّ الغالب من موارد هذه الأخبار إنّما هو الجاهل المقصّر، فيلزم من الشمول المزبور حمل هذه الأخبار على كثرتها على الفرد النادر و هو قبيح مستهجن. ففراراً عن هذا المحذور يمنع عن شمول الحديث للجاهل المقصّر، فتحصّل: أنّ مورد حديث لا تعاد إنّما هو الناسي و الجاهل المعذور، دون المقصّر و دون المتردد و العامد. [6]

و بالتالي و لكي لا نتورّط في حمل المطلق (في الإعادة) على الفرد النادر (العالم العامد) سنُخرج الجاهل المقصّر عن المستثنى منه (في الحديث) لكي تتوجّب عليه الإعادة فيبقى مصداقاً ضمن مطلقات الإعادة: العالم و الجاهل المقصّر، فلا ينحصر المراد الجدي الإطلاقيّ في الفرد النادر.

و سلالة الحوار حل القاعدة هي أنها تتحدّث عن الناسي و الجاهل القاصر، بسيطاً أو مركباً، فالجاهل المركب نظير المجتهد الذي قد استنتج عدم وجوب السورة ثم عرّف لاحقاً بوجوبها. [7]

و بالتالي، فحيث إن القاعدة تعدّ امتنانيةً فيتجه الامتنان في حقّ الجاهل القاصر و الناسي فحسب.

و أما العالم العامد فخارج عن القاعدة أيضاً نظراً إلى تعبير الرواية بالإعادة إذ الإعادة لا تُطلق على تارك العمل رأساً حيث إنه لم يتمثل قطعاً فلا نحتمل سقوط التكليف في حقه بل ندعن بإهماله للتكليف رأساً، فلا معنى لنُخاطبه بالإعادة إذ لا يحتمل سقوط التكليف في حقه، فسواء اتّجهنا نحو الأعمّ أو الصحيح إلا أن المتفق عليه أنه لم يتمثل أساساً.

و أما الجاهل المتردد فهو نفس الجاهل المقصّر إلا أنه غافل عن احتمالية الوجوب حين الامتنان، بينما الجاهل المقصّر غير المردد يعدّ ملتفتاً لجهله حين العمل، و بالتالي فإن وجوب التدارك قد تعلّق بكليهما لصدق الإعادة في حقّهما.

[1] تفصيل الشريعة، كتاب الطهارة، ص99

[2] في ص ٨١-٩٥.

[3] فاضل موحدي لنكراني، محمد. محقق مركز فقهی ائمه اطهار(ع). نویسنده خمینی، روح الله، رهبر انقلاب و بنیان گذار جمهوری اسلامی ایران. ، تفصيل الشريعة (الطهارة)، جلد: ٤، صفحہ: ٩٨، 1432 ه.ق.، قم - ایران، مركز فقه الأئمة الأطهار (عليهم السلام)

[4] . المدتّر (٧٤): ٤.

[5] كليني، محمد بن يعقوب. مركز بحوث دار الحديث. قسم احياء التراث. محقق محمدحسين درايّتي. ، الكافي (دارالحديث)،

جلد: ١٣، صفحہ: ٥٧، 1387 ه.ش.، قم - ایران، مؤسسہ علمی فرہنگی دار الحدیث. سازمان چاپ و نشر

[6] خوئی، سید ابوالقاسم. ، موسوعة الإمام الخوئي، جلد: ١٢، صفحہ: ٢٠٨، 1418 ه.ق.، قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الامام الخوئي

[7] و مثال الجاهل المقصّر هو بعض المتفكّھين الذين قد نالوا إلى درجة ضئيلة من الاجتهاد إلا أنه قد حکم بعدم وجوب السورة مثلاً، فحيث إنه قد قصر في مقدمات تحصيل الحكم، فعليه الإعادة بخلاف المجتهد المطلق الحائز للشرائط التامة.